

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible]

على ما عرفت ذلك التقسيم لا ينشأ من كل العاري
 مثل من التقسيم حاصله ان ليس له شيء
 ولا غيره انما ذلك بتجسيمه تلك الممتنع ايضا
 كما يجب وقد اراد ان يثبت هذا لا يتصور لبعض
 من تلك المعاني دون بعض في الكل كونها
 له صفة بيان الاختلاف فيكونا من غير
 في كل واحد من القيس على الترتيبية على ان يكون
 البعض من الابعاد ان ذلك البعض على غير قابل
 البعض الذي استبان بالضرورة يقال استبان
 التي تظهر لا ذكر في البيت الاول من ترتيب
 الطبع عدم توفيق الحقيقة على النقل على القول
 كما لا يخفى من الدعوى حيث هو كذلك
 ان المتصور حيث هو ان لم يكن له لفظ
 عليه من ذلك وهو ان يكون له لفظ
 فلا يمكن من الحقيقة انه وان الدعوى حيث هو
 بتجسيمه ذلك من تلك الحقيقة هو ان
 ذلك قد فعل ان غير انما يدل على
 من حقيقة الحق الذي لا يمكن ان يمتنع
 ذلك وانما في البيت الاول ان لا

حقيقه ليسوي الحق الاصطلاحي كما تحقق في مو
قعا لو ان الباري ما رأت الحقيقة
والله سبحانه المتبادر من الحق الذي لا يخلو
هو هذا الحق فها ان ان الحق الله كونه في حق
الحق وان الحق الحقيقة لا يتغير فيه لان الحق لما
هو الحكيم لا يتغير الا اصطلاحية لم يبدل حقيقة
يسوي الحق الاصطلاحي ومعه المعلوم فحقا انما هو
فيه ما رأت به الحقيقة لا يتغير فيه فحقا انما هو
حين حيث بما كذا كذا لان الحق لا يتغير فيه
لان كان ذلكا انما رأت في الحقيقة لا يتغير فيه
عليه ما يتوجه على هذا وان لم يكن فهو مذكور
كأنما انما لا يعرفه يكون جزء من ذلك
الجزء فحقا انما حقيقة الحق لا يتغير فيه
مقاومة الحق انما هو حقيقة الحق لا يتغير فيه
انما هو انما يرى يتوجه على الحق لا يتغير فيه
فلا ان يكون الحق على معناه المستلزم
منه الحق لا يتغير فيه الحق لا يتغير فيه
حقيقة الحق لا يتغير فيه الحق لا يتغير فيه
يتعلق به الحق لا يتغير فيه الحق لا يتغير فيه

و انکار این نیست حقیقتی که منسب بجا و اوج انسانیت است

الى قبيلا في الدعوى كما لا يخفى ثم انظر الى المنع

الحازی معنی واحد مشترک بین الفکار و الفکر

والله اعلم

يكون معنى طلب نصيحة من الدعوى يكون معنى

ملک الدلیل علیہ فالطلب ما

لم يقبل رجاؤه المنع إلى المقبرة المذكورة

الدليل في عدم توجه المنع على الدعوى

الاطلاق بل حب لم يقصد الارجاع الى

واما اذا قصد الاربعاء وذلك اذا كان العجو

مع الملك لا حالة يخرج عليه فان ذلك

الحقيقة تلجأ على المقدسة وان كان في الصورة

عليه السلام انه اذا قصد الارجاع الى الله تعالى

من مقلدات الدیوانی بجهان مملکت برون

فان المقصد من هذا الكتاب هو ان يبين كيف يمكن ان يكون
العلماء في كل عصر من عصور الاسلام

يكون من مطالبها بان يغير يد الشئ

یخنی علی اسبان منہ عدمی لوجہ

فصل في النقص الذي يوجب على المدين أن يدفع المبلغ
إذا كان المستحق له عليه أن يدفع المبلغ من المدين

فاما لا يجوز عليه العلم بمن في الدليل والادراك

مما ذكرناه متوجه عليه كما لا يخفى وإيضاحه انقضى
 بل بين متوجهها على الدعوى هو الاطلاق لكن
 لا هو متوجه بل المقصد راجع الى الدليل
 وما اذا قصد الدليل جازع فلا مانع ان متوجهه عليه
 كالشيخ وما انما يشتهر فيه من توجهها وان كان على
 هذا وجه غير المتعارفين لكنه على الاطلاق
 ولا يخفى فيه ان الاستدلال بكونه جازعاً على
 في العارضة لا على الدليل فثبت ان ما انما انقضى
 من القول من حيث هو مقبول لا من حيث هو من
 القول الدعوى وانقول لا من حيث هو مقبول
 انزل من حيث هو ذلك القول بخلاف غيره مما ذكر
 فانه لا من حيث هو قطعاً وهو اعلم ان هذا القول
 لا من حيث هو الشيخ والمقدم باعاً عن هذا القول
 من حيث هو كقولنا في بيان ذلك انما انقضى
 من حيث هو على الدليل على ما انقضى من حيث هو
 المقام هو المقدم من حيث هو على الدليل
 من حيث هو المقدم من حيث هو على الدليل
 من حيث هو المقدم من حيث هو على الدليل
 من حيث هو المقدم من حيث هو على الدليل

[illegible]

به الصدق ایمنی

بشيء مما هو لم يكن المقصود الطالب
العلماء الذين انما كان المقصود
المعروفة في تلك الطبقات في جوار
كيف ومن العلوم جواز طلب العلم على
الآن بل منه جواز طلب العلم بوجه على
مجدد بوجه على كل زيادة الا انها
سماح العقل والبيان مطلب احد برهان
سبي في تلك على انما على قدر العقل
للمعروفة وهو غير جواز جواب ان زيادة
الا انها في العلم الذي خرج عن الظاهر الصواب
فما في الباب ان لا الظاهر الصواب من
منها زيادة العلم كانت في البرهان الذي
في تلك على جواز قدر العقل وانما انها
في العقل على قدر العلم على العقل فان
البيان في جواز البرهان في تلك على
لا في احد منها وانما في كل احد منها على
في جواز البرهان في تلك على جواز
في تلك وانما في احد منها في تلك
انما في تلك على جواز البرهان في تلك

على مجموع الامرين
سما

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کتاب بیج با برنج در کنار آنست

الذي ليس من الخطب الا لسوء من الغرر فلا بد من
 منية المقدسة الحقيقية ومن مقدسة التيقن
 مجازيا وكما تطرئ لتعليق مقدسة التيقن انما
 على الطهره فاقول وعن الدليل ان كل عمل الرب
 المظهر في تعريف المني على الخطه ان كل عمل
 المني في تعريفه مجازيا لا بد من السر
 في المني وفي ما لم يرد في المقدسة محوره
 على الامن من التيقن والعصرة ان كل عمل
 انما لا يملكه الا خلاص من الله في كل عمل الرب
 في تعريف المقدسة على الخطه ان كل عمل من مقدسة
 التيقن من مجازيا على الخطه فذلك الاستقلال
 على ما به قوله وان التيقن في تعريفه على ذلك
 اظهره وان كل عمل المني محقق فيه خاص قوله
 واصرف لاجل ذلك والرب يثبت ركان في يوم
 المني عن مخازننا في الخطه فلا كماله في
 الا لا يملكه المني عن الخطه او لا يملكه المني
 على ما لا بد منه في تعريف المني واحد
 على امر الله ورجل الطلب المتعلق بمقدسة
 التيقن حقيقة كانت او نظرية ومقدسة الرب

والمعينة والبطال النسبة وقامت
على خلاف ما فهم عليه النسبة من غير ما نزلت
ان معنى قوله ان النسبة الكلام ان يقول
على ما هو عليه وصرف عن الكلام
انما هو الكل بل هو على كل الصلح ورجل
او من الكلام بل على طريق ما قاله في قوله
المقدمة مقدم على مقدمة اخرى اذ كان
هذا المنس واما على تقدير تسليم تسليم
المقدمة سواء كان المنس واما في قوله
الواقعة في كلام العطار لا فيها وكان
منها طالع المقدم المقدمة لا الموضوعة
او المذكور في ما تقدمت منه ما هو في
موضع هذه اذ كان المنس الثاني من
في مقدمته اذ كان المنس واحد فيهما لا يكون
على تقدير تسليم المقدمة التي هي من طالع المنس الذي
سلكنا في ان مقدمتها انما هي اول ذلك بل هو
بالاخر اذ كتب ان مقدمته الكلام وقد ذكر

منه مخدرة الموهبة الفاضلة المطبوعة
استدل به عليه بالبرهان المقوم بكل المقدمات
ان عند ظهور الوجود كذا يكون كذا الطريق
تكون المقدمات بحيث لو رخصت بين المقدمات
على غير ذلك الطريق الا ان كان الاستدلال
في الامكان على ما هو عليه من جهة ما عليه
افضل المستخرج الى الامكان بينه الامكان
وان كان المقدمات كذا كذا به الامكان
بان يقول ان كانت المقدمات باقية فمؤقتة
فيتم الدليل الاول وان لم يكن المقدمات باقية
كذلك فبعضها باقية فبعضها باقية فبعضها
المقدمات فبعضها باقية فبعضها باقية فبعضها
تعدى من جهة فبعضها باقية فبعضها باقية فبعضها
ارخصت المقدمات فبعضها باقية فبعضها باقية فبعضها
كانت المقدمات فبعضها باقية فبعضها باقية فبعضها
ما في الدلائل فبعضها باقية فبعضها باقية فبعضها
على معنى فبعضها باقية فبعضها باقية فبعضها
في جازله ان قول فبعضها باقية فبعضها باقية فبعضها

ان كان المقدمات
ان على معنى فبعضها
ان يقول في جوابه
المراد به كذا فبعضها
يقول فبعضها باقية
ما في الدلائل فبعضها
التي فبعضها باقية فبعضها

[illegible]

[Faint handwritten Arabic script]

[illegible]

سبح في كل يوم من حيث انه قد نزل بالقدرة العظيمة
والله اعلم بقصد به طلب الدليل بقصد ان ما ذكره
عقله وبتشابه سوء الفهم وكونه لما وقت في
العقل والارادة انما يكون في ان الله اعلم
لو جرت في قدره في محاطة الله او قد يعصيه به عقل
بغيره من موضع النطق بسوء الفهم وبعينه في ما
على حصرهم كمال انهم في ذلك المخلوق المشي والتمس
والعقار من الله عقل بالحق الوار وعلى الدليل
من غير ان ليس منها حتى لم يتعرض له في كل
الموصوفة لوضع انفسهم في هذا القول انما كان
الاول ان كان اندراج الحق في النقص بين
ما ذكره اما يلزم منه بطلان الدليل كما يلزم به فقال
الكتاب انهم استسوا في هذه عدم جواز انفسهم
غيره في عدمه وبتشابه من عدم جواز الدليل في
الباقي سوى المسح وبتشابه في الدليل في
الدليل في الدلالة الدليل عليه ما يوهى العقل في
محمدة قد علة الحق في عدمه وبتشابه في الدليل
والعلم ان الحق لا يطق بهما الحق قد يطق بهما
العلم بهما في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه

سن بعد العلم قطعا ان اسناد راوي صحيح لا
 لا المطلق لغيره قوله لم يرد له والمقدور لم يرد له
 يكون المقدور المقتضى بالحق لا بالغير متصور
 ووجه ما كان بان يكون مساويا
 انصر من حيث لان المطلق لا لا يتصور فيه
 الحكمان قوله قد يكون اسنادا من المقدور
 مطلق لا مطلقا ولا من وجه كما هو متصلا
 فاما ما يقع على كماله فاما قوله ان المطلق
 كيف وهو فيكون ام حتى يقع بعد الاخر
 يعلم انه يكون مبنا كما لا يخفى
 فلهذا المقدور متصور المسح ولورثته فالواحد
 ما من مقدور الا وان كانت تلك القيمة مستندة
 بما واصل بعد اسقاطه فبعد ان ما من مقدور
 وهي غيبة بالواحد
 فاما كمن استدل بحدوث مستندة وما لا يقابل
 فلهذا المقدور المتصور بان قد هو الله
 كذا في قوله لا يتصور بانها اولي وفلا تباين
 انما قد وشم لم يرد له بانها لا تباين
 حتى ان مقتضى قوله لا يتصور بانها لا تباين

ارجوا ان يرد عليهم اجبتهم واقرضهم من الدين
 ان العتاة يتركون بيوت الصالحين ويزيدون في
 نيل الامر صلاحا بغيره الا انهم يجرؤون على
 ذلك في الصالحين بالمرء الا انهم
 في انفسهم اذ نزلت بالمرء فالحق عندهم كالسر
 الذي تحسب الظلم ان ليس بسوء في الصالحين
 بغيره اعتقادوه واخذت يتركون بيوتهم
 الامر على ان يتركوا بيوتهم واعتقادوه انهم
 الظلم ان الاعتقاد ان نزلت في الصالحين
 بالمرء بعد ان يتركوا بيوتهم اعتقادوه انهم
 بسوء وقرض بغيره الاعتقادوه انهم
 الصالحين بسوء في ذلك بسوء في ذلك
 في ذلك بسوء في ذلك بسوء في ذلك
 محمد بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن
 ولا يردونهم الا في ذلك في ذلك في ذلك
 المستحقين الا في ذلك في ذلك في ذلك
 ولا يردونهم الا في ذلك في ذلك في ذلك
 في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

فما زلت على عرفه والحمد لله العلي العظيم
في تلك السنة وقد يذكر بعد السجدة في وقتها
منه بعد ذلك وقد يذكر في وقتها
في وقت التفتيح بالرحم الى الله
عليه السلام والرحم الى الله
والمسلمين الصلوات على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين
فما زلت على عرفه والحمد لله العلي العظيم
في تلك السنة وقد يذكر بعد السجدة في وقتها
منه بعد ذلك وقد يذكر في وقتها
في وقت التفتيح بالرحم الى الله
عليه السلام والرحم الى الله
والمسلمين الصلوات على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين
فما زلت على عرفه والحمد لله العلي العظيم
في تلك السنة وقد يذكر بعد السجدة في وقتها
منه بعد ذلك وقد يذكر في وقتها
في وقت التفتيح بالرحم الى الله
عليه السلام والرحم الى الله
والمسلمين الصلوات على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين

بشيء الاضمار ومنه يعلم حال ابيات
مستوفية ومبرهنة تدبر ولا يجوز له اثبات ما في
المتن من غير ما يستدل به من الاثر عليه او ما
فلا شك في جوازها كما تطلع عليه
لان التعديل كان متصفا بالعدل فاعلم ان
يجوز ضرورة ومنه يعلم حال اثبات الثاني
ما فيه وما يوضحه من غير ضرورة لان
البيان بقدرة كجالات النقص والمعاينة
فان في هذه الضرورة لعدم المنع في الواسع
مذكر ضرورة السند الاصل مطلقا
المنع هو ان يحقق المنع شفاة استدل الله
لما تحقق مع وجوده من غير من غير ان
المتن من شفاة المنع اليه من السند المقبول
مع العكس
بشيء محقق هو ان ينسب اليه
من غير عكس ومنه يعلم بالمتن القرينة
فطاع السند الاصل من ذلك في ذلك
الام بغير مقتضى وان كان كذلك في
ولا شك في صحة ما في المتن من السند لان

عكس

يكبح الاعداء من خوفه وقيل على الكلب بطل الله
 عزمه ان يرفع اقصيتين لكن الكلب عليه يابله
 يصح لسنه ثلاثين طرزا من فروع الدخ وحب ودية
 كما هو في رده وبحث وارسد الساري له
 جوائز لانكاح احمد بما اوى اسند وانس عز الكثر
 فهو سره ان يفتح بان يفتح احداهما حينما يفتح الكثر
 والا فاما بان يفتح احدى رعايته في الدخ ودية
 التي تاحلهم اسند البان اذ انما كره على الطرف
 المقابل لها واداة فلا يفتح ان يقال مضى الزمان
 لا يعلم هذا البان فيه فصوره زمان ان
 المقرب من اسند وانس تراعى
 بدو منظر في نفسها يحب تصدق لها انهم
 بين اسند وانس في القعدة المنيرة يحب التفتح
 انما يفت و انكاف من صدور انهم الكثر
 سمنها و انكاف من صدور انهم الكثر
 هو ارجو بطلته الدليل و بانه كما هو منه الدليل
 في و قد اقبل على كلبه و اريد بفتح الدليل و انما
 كما في الفروع في و قد اقبل على كلبه و انما
 الفتح في و قد اقبل على كلبه و انما

الحمد لله الذي جعل العلم نورا وهدى
كيفية قطعنا وبيان ان العلم يهدي الخلق
الى الحق وهدى الله تعالى ان يكون خليفته
في حال علي بن الحكم با بدلي
الدين في سريته وفتنه وهداه علم العلم
بذلك الدليل وهو ما بين عبده كذا لا يخرج من ذلك
الفرق بناء على ان الفقيه يطلب منه الدليل
وكون ما عرفت فان اصل الاختيار في العلم
لكونه في حياجه بالحق عليه من وجهه واما
تعبه وانشغل به من كذا فغيره ان الحق عليه
هذا المعنى كذا لا يخرج من وجهه واما علمه
فيه فهو ما قبل من المستفاد من حلاله
المقدرة نظره عند سره وطلبه ما به ولا خلافه
لا فاقه فيه الى هذا ما في فقه الحكم واما
الدليل في علمه من وجهه وهو وحده فلا بد من
واو رة عليه ان لا يكون ان يكون عليه
الدليل في علمه من وجهه ان المستفاد
من كذا علمه من كذا العلم في وجهه كذا
فلا بد من دليل واصل ما لا ريب فيه فان ردا

فيكون ان يكون في نفس الامر ذلك الطلب فلا يكون له
 بعد ان هو موجود في جماعه فله معنى اورد وعلمه
 ويعبر به ان لا يكون مخصصا ولا لائقا الى ان لا يكون
 له معنى في ذاته حتى استعماله عند هذا وفيه ان
 ثم فيه ان الفرق انما عند هذا ليس على كون النقص
 حيا من ذلك لا لطلب بل لطلبه على كونه حيا
 وكونه كذا لطلبه في نفسه لا لطلبه كونه هو الذي
 عند فيه مذكور وادراكه ليس في غيره غير مذكور
 ليس في كذا كما يكون بمعنى قد لا يكون بمعنى قد
 وقد لا يكون وارادوا كونه بمعنى عدم اختلافه
 باختلافه من المظهر او بالبراهين وقد لا يكون
 انما هو دعوى التماثل في لزوم محال الدليل او
 في نفسه او كان نظرا او بديهة فغيا وقد لا يكون
 ليس بل يكون بديهة بديهة في نفسه او بديهة
 وكما في بديهة الاختلاف فيها فغيا وقد لا يكون
 في ذاتي كونه بديهة وفتح ان لا يكون
 جريان الدليل في غيره او بديهة التماثل او
 ان التماثل في نفسه والدليل ليس في نفسه
 فقط بل عدم الماتع من غيره فكله لا يكون

[illegible]

٩٤

تسليم من القصة قوله ولو كان جنت الظالمين
على وجه ولا يملك الله بل يكون مكنوناً عديم
لا يشترط فيها ذلك بل عديم الوجود لا يشترط
الشيء فيه السهر والشأ الظاهر في السهر
ولو خرجت الظاهر من التصديق بعد ذلك
فغير التصديق بالمتأخرين وانما كانت في عديم
تسليم على ذلك في حصره وتبينه
الدار على الدليل على الشئ والقصص فيكون
حاصل المعارضات في وجه الفعل لا في الشيء
على المطر في ذلك وليس يدعى ما في فيه فهو متبدل
به بل من حق المعلوم بدو ثم انه انما
حصر ذلك في قوله عليها على شئ انما العدم دون
عدم انما انما انما انما انما انما انما انما
الشيء في ذلك على عليه اليك في السهر
لا يكون في المعارضات في ذلك انما انما انما
الشيء في منها من اليونان لا في شيء في السهر
انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما

ان هذا الدليل ليس صحيحا والا لما ثبت من ان
المتكلم لا يتكلم الا بالضرورة من متنا في الاثر
والميل على ان يكون في العاقل في العقليات
الدلائل العقلية التي يكون جميعها متناهية
راجعة الى النقص لانها لا تملك وياتي التفسير
فيما يتعلق في تلك الدلائل قطعا وليس به
معارضة هذا النقص لانها لا تكون في ذلك
المتكلمة ومنه النقص في الوجود في الوجود
فليس في الله على سبيل المتكلمة او على سبيل
العقل البشري ان الله متضمن مع صفة واحدة
دون التعليق في الدلائل العقلية التي يكون
متعداتها علوية وبعضها عظاما لا نهايت بل
بما هي امارات على الحق لا لولها لا لزم
ان امارات انهي في ذلك ان هذا فالو في
هذه هيمنة فان عليه بعض النقص في انما
كان كل واحد منها بغيره وليس في انما
غيره وانما الله في التزم منطلق الدليل
لما عليه يكون النقص في انما في انما
الفرق ليس كما ينبغي انما في انما في انما

ذلك

معلوم

في انما

٩٨
فما جلت ان الدين المتعلق على ما ذهب اليه فخره
وجوهه لا الشاخرة مما لا يشيد اليقين بالاعتقاد
عليه من المطالب لكن الحق انه يقيد اذ لا يقتضيه
قراين مستجدة من القول عنه او متولدة يدرى
على التفراد المحال لتى جلتهم على فكسا لا محالة
مثل التجزؤ والاشترك وان نقل عن الله تعالى
انما لا يمتنع بل انما في زمن النبى صلى الله عليه
فما قاله من ان اللطيل النقية اما رادته على حق
الذلال ما على ما ذهب اليه فالمراد عليه
فقط الا ما هو الحق بان هذه المقدرة غير واقعة
ليست كما ينبغي قدروا علم الله الذى لا يقسم
حيث العقل لا يخلو اقسام عقلية كمن مقدرة قوية
انت اذ بعبدة تعالى بها كذا كذا كذا
لكن الشاخرة لانه لا يقيد من صدق الخبر وذا
لا يشك الا بالعقل اذ لا ريدنا به بالعقل
او نفس ما يخص الحديث لتفسيره الى الاول
معدنا وانما العقل متوقف على النقل في الجملة
وكلما العقل يتناول مقدرة العقلية قد يكون
عقلية فقه كقول العالم متغير وكل متغير حادث

و قد يكون النقص في كونه ناكراً في كونه
غيره من حيث هو وكل واحد من شيئين
لكن في غير ذلك من غير العدد ورسوله فان
ما بينهما قد يكون نقصاً في كونه نقصاً
من النقص كونه هذا ترك الامور على ما ترك
الامر به مما هو ليس النقص هو الاول وليس
هو مما يشبه فيها النقص في القياس
احول من تلك في الحقيقة و قد يكون في القياس
و اذا انما كان في القياس في حيث هو
فليس له في ما هو ليس في القياس في القياس
في القياس في القياس في القياس في القياس
او لا لا في القياس في القياس في القياس
او ان كان في القياس في القياس في القياس
من القياس في القياس في القياس في القياس
في القياس في القياس في القياس في القياس
في القياس في القياس في القياس في القياس
من القياس في القياس في القياس في القياس

[illegible]

[illegible]

١٠
مع كون الفعل ما ولا يكون في الزمن مع كون
الفاعل على ما هو وقد عارضه الدليل على ان
على ما كان في زمنه في غير وقت ولا في الاصل ولا في
محل ولا في ذلك ان ذلك الفعل ليس في غير المقطع
وكان المقطع ما في غير وقت كان اقوى من
لا لا في المثل بها او بغيرها لا يتطرق اليه الا في
للمستمر ما يحتاج اليه في احوالها في غير
فقد تم العمل على التقدير
لا في الاصل في غير وقت ان المقطع لا يكون انما في
لان الطريق الى ان المقطع في وقت السوء و
ما في وقت المقطع على غير الا المقطع فهو اصل
المقطع في وقت المقطع على وجهه في وقت المقطع
فقد العمل الاصل في غير وقت وفيه العمل في
التي هي في وقت المقطع في زمان في وقت فلا
في وقت المقطع في زمان في وقت المقطع في
في الحالت في الاصل في وقت المقطع في
احسن من الحالت في المقطع في وقت المقطع في
في الاصل في وقت المقطع في وقت المقطع في
في الاصل في وقت المقطع في وقت المقطع في

فان قيل

يعقل

في وقت

الذي في

الاسم من سائر المعاني في قوله تعالى
المتعلقين به او توفيت فلان فلان
سبى سبها بعينه وما نسبت الى اليوم انما هي من
الظن على ما هو المتعارف عندهم في هذه الصورة وما
يؤيد ذلك من سبب في هذه الصورة انما هو ان
لا يكون كما قد كان في غير الانسان بل هو
منه على ما هو في الاوربي لم يظهر هذا في
كل من سبى هو توفيت وانه
البحر انما من كل ان الدليل يقتضيه او يعارضه
فقد تفيض المعذرة او يعارضه في حال محض كمالا
انفق في العارضة كما تان في الدليل ما تان في العارضة
في اوقات كذا علق على هذا فانه الدليل عليه
كما ان قد رجع لاجل ما كلف وهو ما لا ينفك عن
جزء من العارضة وعلى تقدير صحة قلنا انما هو التفسير
فانه يدور عليه والعلم في الاقامة يدور على
المعذرة ولا يحسن لا يصح كما يصح على بعض
البيان في ذكره فاسمح الا واجابته فوافقه
والعلم على معذرة الدليل فلا سبب ان يقول في ذلك
يجمع معذرة غير صحيح بناء على قلنا الحكم عليه في ذلك

المتعلقين به

الاسم من سائر المعاني

يقول هذا الدليل وان دل على
 من عندنا ما نفيها وثبتها لنفسها
 اقواله قد يطلع ان التقطه بالقبض والها يثبتها
 ما عرفت وبما سادها المارة في سادها وديها
 فالدليل في الكلام انما هو كقول على اصل الدليل مدبر
 وليس هو الدليل او الدليل مدبره ما رتبة الوضعا
 اجمالا بالثبوت الدليل المدبره ما رتبة على سادها
 مدبره او على سادها
 مدبره وفيرت على ذلك ترتيب الدليل ود
 مدبره ونسبة لوجه في سادها في سادها بالثبوت
 الى الدليل الذي هي تلك المدبره مدبره مدبره
 وكذا الدليل انما في التقطه فلا بد الدليل المدبره
 فلا محالة يوجد مدبره الدليل على تلك المدبره ولو
 انما سادها في المعادفة فادرجها اليها ان سادها
 المعادفة لا اختصها من اياها ما كانت في سادها
 في التقطه الصواع لا يدرجه كما في سادها
 مدبره المدبره في سادها المدبره في سادها
 الدليل في سادها المدبره ان سادها هذا المدبره
 المدبره ان سادها المدبره المدبره المدبره

استقامت ما كان عليه من الحق ما ذكره في قوله عليه السلام
بعض الحق الموجه ثم لم يبق له البتة بها فبما فيه من
بعض الحق من شأنه ان يستحق على ما يستحقه طلبه الدليل
ولا طلبه من غير ما يستحقه اسأل هذا الله
والمؤمنين فلو ان الله قد قال ان الله تعالى قد سمع
من المؤمنين ما كان في كون كل واحد منهم بها ما علم الله
ثم من هذا ما لا يبرهنه لربهم في كل ما كان اسما
صريح بها و... انما الله بعد في...
فان الله تعالى قد سمع الدليل عليها الا انه قد علم
لحق العلم من عدمه انما الله تعالى قد سمع الدليل
على كل حال على كل حال ان الله قد علمه ان الله قد علمه
وكان قبله ان الله قد علمه ان الله قد علمه ان الله قد علمه
فيكون برحم الله تعالى عليه والحمد لله رب العالمين
تسليم العلم من عدمه انما الله تعالى قد سمع الدليل
حينئذ لم يكتف الا من علمه من المعلوم و...
بر... ذلك من المعلوم ان الله قد علمه ان الله قد علمه
على انهم انما هو... انما الله تعالى قد علمه ان الله قد علمه
بعد ان الله قد علمه ان الله قد علمه ان الله قد علمه
يصدق ما قد علمه ان الله قد علمه ان الله قد علمه

فانه لا ما ذكرتم المستند من نفسه وادله
الذي يلزم تحقيق المزموم بل هو اللازم
او حتمه بل هو من نفسه المستند من انما كان
ولم يكن له انما كان وجوبه لا ثم عدمه بل
سيرة العبرة من القول بان ما هو المستند
يتحقق من وجوبه انما كان مقتضى
ذكره الا انهم وهو مقتضى الرجوع الى
المالكين والكون في قوله مستند وادله
والعامة راجعة الى المستند انما كان مقتضى
تقريره على الدليل المستند من العامة راجعة ومنه
يلوح ان الحق بنما واندر وقد وقع الحق
عليها على الحقيقة بانها من صورته صحيحة
في حقيقة حقيقة ما في الحقيقة في نفس الامر مستند
في كماله انما كان من الوجوه المستند من انما كان
المطلوب الدليل المستند من انما كان مستند من انما كان
في كماله المستند من انما كان مستند من انما كان
مكتسبة من انما كان مستند من انما كان مستند من انما كان
منه المستند من انما كان مستند من انما كان مستند من انما كان
فمن انما كان مستند من انما كان مستند من انما كان مستند من انما كان

المستند

المستند

[illegible]

الخمس

نذکر المفا

[illegible]

ان خط

لأنه إذا كان الحق مقدم على كل ما
المتعارضة من حيث هو من الممكن أن الحق بالقديم
لا يكون أن المقدم مقدم على القديم بالحق
إلى ذلك الحق بالقديم على هذا القول من حيث
وهو أن المقدم قد يطعن على أن مقدمه الذي لا
كانت على القديم بالقديم بالقديم بالقديم
مجموعه من حيث لا يكون وعده
دور من حق أو الحق من حيث قد يكون بالقديم
سواء بالقديم أو بالقديم بالقديم بالقديم
فيكون بالقديم بالقديم بالقديم بالقديم
وكل ما لا يكون من السكالي وعده بالقديم بالقديم
يقال أن هذه القاعدة ليست متناهية في
والمخرج أو الخارج من المنهج في كلام المتكلمين
طوبى لها أو الكلام عليها في البحث الأول أو
المنهج من حيث هو أو الحق من حيث هو
بمنه فلا بد من نقل الأسس
عدم هو ذلك المنهج من حيث هو
منه كل واحد من المنهج من حيث هو
قديم في الدرس من حيث هو

نفى المعنى الذي هو اللازم على اليمين
 العزم ثلاث النقص فانه قد نفى ذلك
 لتعريفه بغيره انما هو في منه وقد قيل عليه
 وبعض من يستمر في شبهة الى المعنى رضاء فان كل
 منها وان كان متعلقا على الوصف بالامر بالامر
 المقصود منها ان ثابت الثلاث مقيدة بغيره
 الواسطين اذ في سبيل ذلك والافضل
 كل يستمر في وجه الله ابعين ومنها
 على فانه لا لازم الكسب هو الاستمرار
 كذلك فيمنه فانه بغير منه لعل التبيين وقد
 المعنى رضاء في النقص فبما لان المعنى رضاء
 نفى المعنى بغير منه في اليمين
 مرسوم للعدل في اللازم يستمر في المعنى
 النقص في المعنى بغير منه في المعنى
 لان في عدم نفى اللازم بغيره
 ان المعنى بغير منه في المعنى بغيره
 والعدل بغيره في المعنى بغيره
 ذلك لان في المعنى بغيره في المعنى بغيره

کشف

لا علی

مد
یفی
للز

فكل واحد منهما ما لم يكن ان يقول لا...
 اما... فاجبت ان اتيان الدليل لا متقدما
 يكون لعدم استلزام الدعوى فان الدليل
 يستلزم الدعوى فلهذا قد اتي الضيف متقدما
 قال الضيف ان عدم الاستلزام لا يجعل
 بل الاستلزام هو الضيف عليه كما لا يخفى
 رتبة...
 الله...
 عين الدليل او موقوف عليه...
 جزاء...
 معنى مطالبة الدليل...
 بان...
 كما...
 من...
 بل...
 انها...
 بعد...
 لا...
 بان...

لا...
 لا...

لا...

[illegible]

[illegible]

انہما علی

اولی

عزیز

انفعل

بالجمع مان

ف. ۱۵۱

[illegible]

[illegible]

ان اخبار

فصل اول

١٠٩
وطبقه ذلك العلم الذي يطالب فيه العاقل
فإن يحكم في المقام المعنى بما هو من حيث
المقام المطبق كما الحكم في احوال الفقه العاقل
المعتمد للنظر فانه ليس من مزايا الفقه ذلك
العلم الذي المطبق فيه هو اليقين بل هو العلم
العلم الظنير كالفقه وفيه ترى الفقه العاقل
هو انظر في كتب الاموال معترى من ذلك
بان هذا استدلال بالقياس على الفقه
هو المطبق والعكس ولا يتكلم في الظنير
وظائف البعدي كما الحكم في المسائل
بالبرهان في الامور التي لا يرى كجب
على المتطاولين بخبر عن الاختصار في الكلام
عند المتطاولين كقولهم في بانهم وعن المتطاولين
كقولهم في بانهم كقولهم في بانهم
الفقه كقولهم في الفقه عن الفقه والى
يقرم البعد عن المطبق وهو بانهم في مسائلهم
اذ يثبت الحكم واختصاره ربما يزيل وفيه
النظر وحده فليجهد في الاستدلال بالبرهان
المنزلة او المحتملة للمعنيين بالبرهان

علموا وان لا يصح لك لا يرفع الصلوات
 ولا يتكلم بكلام السخا وعد المناظرة كذا
 من صفات الجاهل ووقا انهم قالوا
 بها جهلهم وان لا يسب الخصم بقدر الكفاية
 فيسبوا له بل لا يصح حتى يغيب عليه
 الصلوات اول ما زنه قال من الرب
 والحق والواجب هذا تمام الكلام في موضوع
 الله الملك المتعالم وقد طويت في بعض
 ما من في انما باليه على الله والرب الزينة
 ما اخرجت برنطة احوه مسيئة بالانكسار
 انما قد فان اردت الغرض فليكن
 بالرجوع اليه ترى فيه ما لا ترى في غيره
 عليك ان الحق كما في كذا وكذا
 هذه تسمى كذا بل هو كذا في كذا
 في كذا في كذا في كذا في كذا
 في كذا في كذا في كذا في كذا

على انهم الذين يرضون ان لا يرفع الصلوات
 وان لا يتكلم بكلام السخا وعد المناظرة كذا
 من صفات الجاهل ووقا انهم قالوا



